Machine Translated by Google

كاميرا داخلية
سياسة الأنظمة

IKVKK_P8الإصدار 1.00

Machine Translated by Google

محتويات

صفحة		رقم سري
1	1وحدة تحكم البيانات	
1	.2تسجيلات الكاميرا والأساس القانوني	
6	الجهات التي يتم نقل البيانات الشخصية إليها	3
7	.4الدول والمنظمات الأجنبية	
7	5عمليات اتخاذ القرار التلقائي	
7	6حقوق أصحاب البيانات	
8	.7الأشخاص المسؤولون بموجب اللائحة العامة لحماية البيانات	

Machine Translated by Google

القسم :1وحدة التحكم بالبيانات

اعتمدت شركة Kardelen Boya ve Kimya Sanayi Ticaret Limited Şirketi("الشركة") سياسة أنظمة كاميرات الدائرة المغلقة هذه لتوضيح نص معلومات أنظمة كاميرات الدائرة المغلقة وسياسة حماية البيانات الشخصية في مديريتها العامة ومواقعها، ولإعلام أصحاب البيانات بشأن معالجة صور الكاميرا وفقًا للمادة 10من القانون رقم 6698بشأن حماية البيانات الشخصية، والتي تتعلق بالتزام مراقب البيانات بالإبلاغ.

الجزء الثاني: تسجيلات الكاميرا والأساس القانوني

2.1تنطبق سياسة أنظمة كاميرات الدائرة المغلقة هذه على جميع المباني والمنشآت المملوكة للشركة.

2.2يهدف هذا القسم إلى تقديم معلومات مفصلة حول أنواع تسجيل الكاميرا التي نقوم بها، ولماذا نستخدم أنظمة كاميرات الدائرة المغلقة، وماذا نفعل بتسجيلات/صور الدوائر المغلقة التي يتم جمعها، والأساس القانوني الذي نعتمد عليه.

2.3نستخدم في منشآتنا أنظمة كاميرات المراقبة التلفزيونية المغلقة (CCTV)التي تسجل الفيديو فقط، وليس الصوت، سواء في الأماكن المغلقة أو المفتوحة. لا تتمتع كاميرات المراقبة التلفزيونية المغلقة بإمكانيات المراقبة التلقائية، وهي مثبتة في مواقع ثابتة.

.2.4لأغراض هذه السياسة، يُحظر منعاً باتاً مراقبة الأفراد باستخدام أنظمة كاميرات الدائرة المغلقة و/أو إخضاعهم لعمليات التنميط بناءً على الخصائص المدرجة أدناه:

•عمر
•الحالة الاجتماعية
•حالة الإعاقة
•جنس
•العضوية في الجمعيات والأحزاب السياسية وما إلى ذلك.
•الأصل العرقي •المعتقد الديني

•الميول الجنسية

.2.5سيتم استخدام أنظمة كاميرات المراقبة المغلقة بشكل عادل وأخلاقي. ويُعدّ وضع الكاميرات عاملاً مهماً. ترى كارديلين بويا أن استخدام أنظمة الكاميرات لمراقبة المناطق التي يتوقع فيها الأفراد بشكل معقول الخصوصية (مثل دورات المياه وغرف تغيير الملابس، إلخ) أمر غير مناسب وغير أخلاقي.

.2.6تحرص شركة كارديلين بويا على اختيار أقل المناطق إزعاجًا عند تحديد مواقع كاميرات المراقبة، وذلك لحماية حق الأفراد في الخصوصية. وتُوضع الكاميرات المخصصة لتسجيل المناطق الخارجية بطريقة تمنع أو تقلل من تسجيل المارة أو المناطق الخاصة بالآخرين.

Machine Translated by Google

2.7. في كل منطقة تُسجّل فيها أنظمة كاميرات المراقبة، سيتم وضع لافتة مناسبة تُشير إلى وجود تسجيل، وذلك لإعلام المعنيين. يُمنع منعاً باتاً التسجيل السري بالكاميرات.

2.8. في الحالات التي من المحتمل أن يتسبب فيها تركيب أو نقل أنظمة كاميرات الدائرة المغلقة في خطر كبير على حقوق وحريات الأفراد، ستقوم شركتنا، بصفتها جهة مسؤولة عن البيانات، بإجراء تقييم لتأثير أنشطة تسجيل الكاميرات على حماية البيانات الشخصية.

2.9. فيما يلي شرح لأغراض جمع بيانات تسجيل الكاميرا والأسس القانونية المستخدمة:

الأساس القانوني	الغرض من الاستخدام .1الأمن:	
المصالح العامة / المنفعة العامة المادية: منع و/أو كشف الاحتيال والسرقة والجريمة، وحماية الممتلكات المنقولة وغير المنقولة الموجودة في المباني والمنشآت.	(أ) منع الدخول غير المصرح به إلى مبانينا ومنشآتنا	
	(ب) حماية الأصول (الملفات، والأنظمة الرقمية، والمعدات، وما إلى ذلك) الموجودة في مبانينا ومنشآتنا، سواء أثناء ساعات العمل أو خارجها.	
الوفاء بالالتزامات القانونية المتعلقة بالأشخاص الذين يزورون مبانينا ومنشآتنا، والموظفين، والمقاولين، والشركاء التجاريين، وأي أفراد آخرين في الشركة.	(ج) التقاط صور لأولئك الذين يرتكبون أعمالاً إجرامية مثل الدخول غير المصرح به إلى المبنى وملحقاته، أو إتلاف الممتلكات، أو نقل الأشياء بدون إذن، بما في ذلك مواقف السيارات، وبوابات الدخول والخروج الرئيسية، وما إلى ذلك، وتسليم هذه الصور إلى جهات إنفاذ القانون لاستخدامها في التحقيقات القضائية.	
المصالح الحيوية: حيثما يكون ذلك ضرورياً لحماية المصالح الحيوية أو الحياة أو السلامة الجسدية لصاحب البيانات أو الأفراد الآخرين.		
الأمن العام: بما في ذلك منع الجرائم والتحقيق فيها والكشف عنها ومقاضاة مرتكبيها أو إنفاذ العقوبات، فضلاً عن توفير الضمانات ضد التهديدات التي تواجه الأمن العام ومنعها؛	(د) مساعدة جهات إنفاذ القانون في منع وكشف الأعمال الإجرامية، وتحديد هوية المجرمين والقبض عليهم ومقاضاتهم.	
	(هـ) منع وتقليل السلوكيات المعادية للمجتمع مثل الأعمال الإجرامية كالسرقة والتخريب. و	
	(و) توفير شعور بالأمان والحماية للشركات العاملة في مبانينا، وموظفيها، والمقاولين و/أو المقاطيع الذين يزورون مبانينا ومنشآتنا، وفي المناطق المحيطة بها.	

Machine Translated by Google

	للمشاهدة (ج) مراقبة أنظمة التحكم في الوصول إلى الأبواب الأخرى على الأفراد المصرح (أ) مراقبة العمليات الأمنية: أجهزة إنذار التسلل، وأجهزة التحكم في أبواب الخروج، وأجهزة الإنذار الخارجية؛	
الأفراد المعنيون (الموظفون، شركاء الأعمال والموردون الذين لديهم علاقة عمل بالشركة. يجوز استخدام تسجيلات الكاميرا بالقدر اللازم لضمان الامتثال للالتزامات القانونية المعمول بها في مجال السلامة والصحة المهنية. المصالح الحيوية: حيثما يكون ذلك ضرورياً لحماية المصالح الحيوية أو الحياة أو السلامة الجسدية لصاحب البيانات أو الأفراد الآخرين. المصلحة العامة / المصلحة العامة المادية: •الانضباط في مكان العمل وحماية العمال، ومنع تعطيل أنشطة عمل الموظفين بشكل خطير بسبب سوء سلوك الموظفين الآخرين. •لمنع تعرض الأفراد لمخاطر الصحة والسلامة (بما في ذلك الضيق أو القلق أو أي تهديد للسلامة البدنية). وغيرها من الأدوات المماثلة في المراقبة والجريمة لحماية الممتلكات المنقولة	.2دعم تنفيذ السياسات والإجراءات التي اعتمدتها شركتنا لحماية السلامة والصحة المهنية: (أ) ضمان إدارة مبانينا ومرافقنا بشكل صحيح من خلال ضمان الامتثال لقواعد وسياسات العمل الخاصة بشركتنا. (ب) منع التنمر والتحرش الجنسي و/أو السلوك غير المرغوب فيه و/أو غير اللائق. (ج) للمساعدة في التطبيق السليم للسياسات المعتمدة لمنع التنمر والتحرش والتنمر في مكان العمل. ولهذا الغرض، يجوز استخدام لقطات كاميرا المراقبة كدليل في التحقيقات التأديبية، والإيقاف المؤقت عن العمل	
المصالح العامة / المصالح العامة الرئيسية: منع الاحتيال و/أو كشفه وتتبعه. الفوائد: المساعدة في إنفاذ القانون والمعاونة في التحقق الموضوعي من الحقائق. حل النزاعات القانونية والوفاء بعبء الإثبات في التقاضي.	.33عرض التحقق من دقة المطالبات والشكاوى وحل النزاعات، وخاصة في الحالات التي توجد فيها مطالبات متضاربة بشأن ظروف الأحداث، يمكن استخدام تسجيلات	

Machine Translated by Google

المصالح العامة / المصالح العامة الرئيسية: والضرورة لحماية المصالح العامة الرئيسية جميع البيانات	.4متطلبات الإجراءات القضائية	
•الوفاء بالالتزامات القانونية: قد يطلب الموظفون الرسميون في الوزارات والمؤسسات المعنية، مثل وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية، ووزارة التجارة، ومؤسسة الضمان الاجتماعي، لقطات الكاميرات فيما يتعلق بالمسائل التي تقع ضمن نطاق مسؤولياتهم، لضرورة الأمن العام، وعمليات التحقيق والتحقيق والملاحقة القضائية، وإقامة العدالة، مع الحرص على عدم التهديدات التي تمس السلامة العامة ومنعها. و و •المصالح الحيوية: ضرورية لحماية المصالح الحيوية أو الحياة أو السلامة الجسدية لصاحب البيانات أو الأفراد الآخرين.	.5بالقدر اللازم لتحديد الشروط المطبقة على حالات محددة ولعمليات التحقيق الخارجية مثل الصحة والسلامة المهنية والتحقيقات القضائية	

النقاط المذكورة أعلاه هي أمثلة توضيحية فقط، ولا تُعدّ قائمة حصرية. يجوز استخدام تسجيلات نظام كاميرات المراقبة لأغراض أخرى غير المذكورة أعلاه، شريطة وجود أساس قانوني و/أو ضرورة ذلك للوفاء بالتزاماتنا القانونية.

القسم 3: الجهات التي يتم نقل البيانات الشخصية إليها

يجوز مشاركة البيانات الشخصية التي تم جمعها مع المؤسسات والمنظمات المرخصة قانونًا بناءً على طلبها، وذلك في إطار شروط وأغراض معالجة البيانات الشخصية المحددة في المادتين 8و9 من القانون، بهدف ضمان الأمن القانوني والفني والتجاري للأفراد المعنيين الذين تربطهم بالشركة علاقة عمل، وضمان أمن مواقع الشركة. وترد أدناه معلومات تفصيلية عن الجهات التي سيتم نقل البيانات الشخصية إليها.

Machine Translated by Google

3.1.وكالات إنفاذ القانون: إذا لزم الأمر لمنع وكشف والتحقيق في الأعمال الإجرامية.

3.2.عند الضرورة للخدمات التي يؤديها موظفو المؤسسات العامة المسؤولون عن الضرائب والضمان الاجتماعي والصحة والسلامة المهنية.

3.3.شركات التأمين والمستشارون القانونيون والمحامون: يجوز للشركة مشاركة تسجيلات كاميرات المراقبة مع شركات التأمين وخبراء السلامة والصحة المهنية المعينين حسب الأصول للتحقيق في حوادث العمل، والخبراء والمفتشين الذين يقيمون المطالبات والشكاوى، وما إلى ذلك. كما تنقل الشركة بيانات كاميرات المراقبة إلى مستشاريها القانونيين. ويتم هذا النقل بالقدر اللازم للحصول على المشورة القانونية، وحل النزاعات، والدفاع عن مصالح الشركة في الدعاوى القضائية المرفوعة ضدها، وذلك لتسهيل التسوية أو غيرها من عمليات الحل الودي.

3.4.مشغل نظام كاميرات الدائرة المغلقة ووحدة دعم تكنولوجيا المعلومات: بالقدر اللازم لتشغيل وصيانة وإصلاح أنظمة كاميرات الدائرة المغلقة والبرامج والأجهزة ذات الصلة.

الفصل الرابع: الدول والمنظمات الأجنبية

نحن لا ننقل بياناتك الشخصية إلى دولة ثالثة أو منظمة دولية.
إذا كان نقل البيانات ضرورياً، فسيتم استيفاء الشروط المنصوص عليها في المادة 9من قانون حماية البيانات الشخصية رقم .6698

الفصل الخامس: عمليات اتخاذ القرار التلقائي

نحن لا نستخدم تطبيقات مثل اتخاذ القرارات الآلية وتحديد السمات الشخصية.

الفصل السادس: حقوق الأفراد

وفقًا للمادة 11من القانون، فإن أصحاب البيانات،

- لمعرفة ما إذا كانت بياناتك الشخصية قيد المعالجة،
- طلب معلومات بشأن معالجة البيانات الشخصية،
- لمعرفة الغرض من معالجة البيانات الشخصية وما إذا كانت تُستخدم بشكل مناسب لهذا الغرض.
- معرفة الجهات الخارجية التي يتم نقل البيانات الشخصية إليها، سواء محلياً أو دولياً (لا تقوم الشركة أبداً بنقل بياناتك الشخصية إلى الخارج دون موافقتك)،
- الحق في طلب تصحيح البيانات الشخصية إذا تمت معالجتها بشكل غير كامل أو غير صحيح، وطلب إخطار الأطراف الثالثة التي تم نقل البيانات الشخصية إليها بهذا التصحيح.
- الحق في طلب حذف أو إتلاف البيانات الشخصية إذا لم تعد الأسباب التي تستدعي معالجتها قائمة، حتى لو تمت معالجتها وفقًا للقانون والأحكام القانونية الأخرى ذات الصلة، وطلب إخطار الأطراف الثالثة التي تم نقل البيانات الشخصية إليها بهذا الإجراء.

Machine Translated by Google

•الحق في الاعتراض على نتيجة تضر بالفرد، والناتجة فقط عن تحليل البيانات المعالجة من خلال الأنظمة الآلية (لا تستخدم شركتنا تقنيات اتخاذ القرارات الآلية أو تقنيات تحديد السمات الشخصية).

•يحق للأفراد المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم نتيجة للمعالجة غير القانونية لبياناتهم الشخصية.

للحصول على معلومات مفصلة، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: "http://www.kardelenboya.com.tr/"يمكنكم الاطلاع على سياسة حماية البيانات الشخصية الخاصة بنا على [العنوان] أو الاتصال بمسؤول حماية البيانات الشخصية لدينا.

الفصل السابع: الشخص المسؤول عن لوائح البيانات (KVKK)

يمكنكم إرسال طلباتكم وآرائكم المتعلقة بحماية تسجيلات نظام كاميرات المراقبة المغلقة وغيرها من البيانات الشخصية إلى "kvkk@kardelenboya.com.tr".

يتم ممارسة هذه الحقوق من قبل أصحاب البيانات الشخصية على الموقع الإلكتروني "http://www.kardelenboya.com.tr/" إذا تم تقديمها باستخدام الطرق المحددة في سياسة حماية ومعالجة البيانات الشخصية الموجودة على [العنوان]، فسيتم تقييمها وإنهاؤها في غضون 30(ثلاثين) يومًا.